حاضنات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د. دراجي كريمو*

Résume:

Les PME sont devenues une locomotive de développement dans différents pays, cela est dû grâce à sa participation dans l'amélioration de l'essor socio-économique. La technologie et l'économie de la connaissance ont connu une mutation qui a permis de contribuer au développement de ce secteur, d'une part, et de générer des nouveaux défis d'autre part, de fait que les PME se trouvent obliger d'améliorer leurs capacités compétitives. Cette situation de besoin de parrainage à laquelle sont confrontées les PME a conduit à la mise en place d'incubateurs d'affaires qui sont devenus un important outil, de par ce qu'ils offrent comme services à ce type d'entreprises pour qu'elles puissent atteindre un avantage de compétitivité qui assure des opportunités de réussite, de croissance et de durabilité.

الملخص: أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة للتنمية في مختلف الدول وهذا لمساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ومع التقدم التكنولوجي واقتصاد المعرفة الذي ساهم في تطوير هذا القطاع من جهة، فقد خلق تحديات جديدة، إذ أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام ضرورة رفع قدرتها التنافسية. لذا ظهرت الحاجة الى حتمية رعايتها من خلال حاضنات الأعمال التي أصبحت من الآليات الهامة لما قدمته وتقدمه من آليات وخدمات لتلك المؤسسات، حتى تحقق مزايا تنافسية تضمن لها فرص النجاح والنمو والاستمرارية.

* أستاذ محاضر أ، جامعة الجزائر3.

مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية الدولية التي بدأت فيها دول العالم البحث عن آليات جديدة لتطبيق استراتيجيات الاقتصاد الحر، وهذا ما أدى إلى بروز المؤسسات ص و م كقطاع ساهم في النهوض بهذه الاقتصاديات بسبب خصوصيتها، ولكن هذا القطاع أصبح يتميز بمعدلات فشل عالية خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة المنافسة الداخلية والخارجية المفروضة عليها، بالإضافة إلى نقص مهاراتها، ومواردها المالية الأمر الذي تطلب الأخذ بآليات حاضنات الأعمال لدعم تلك المؤسسات ص وم مما يدفعها إلى تحقيق مزايا تنافسية تكفل لها فرص النجاح والنمو والاستمرارية مقارنة بغيرها، انطلاقا مما سبق يمكن طرح السؤال التالي:

ما مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإحاطة نقسم الإشكالية إلى الأسئلة التالي:

1. ما هي المؤسسات ص و م وما هي أهميتها؟
2. ما هي حاضنات الأعمال وما أهدافها؟
3. ما أهم التجارب العالمية الناتجة في حاضنات الأعمال؟
4. ما مفهوم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
5. ما هي العلاقة بين حاضنات الأعمال و تنافسية المؤسسات الصغيرة؟
6. ما هو واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وما هي سبل ترقيتها؟

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها:

1-1 مفهوم المؤسسات ص و م: من الصعب إيجاد تعريف موحد ينطبق على كل المؤسسات ص وم، ذلك أن مفهوم هذه المؤسسات يختلف من دولة إلى أخرى ، ومن نظام اقتصادي إلى آخر فالمؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة تصنف ضمن المؤسسات المتوسطة أو الكبيرة في الدول النامية[1].

إذ أن هناك أكثر من 50 تعريفا مختلفا يتم استخدامه في 75 دولة، وفي هذا الإطار اعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة التي تستخدم أقل من (05) عمال صغيرة في حين المؤسسة المتوسطة هي التي تستخدم من 05 إلى 196 عاملا، وتعتبر المؤسسة كبيرة عندما تستخدم 200 عاملا فأكثر، وبالمقابل صنف البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية هذه المؤسسات حسب مستوياتها إلى[2]:

المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي عمل بها أقل من 15 عاملا ولا تزيد قيمة الأصول الثابتة بها بخلاف الأراضي والمباني عن 10000 دولار أمريكي.

أما في **الجزائر** فإن المشروع الجزائري من خلال القانوني التوجيهي الصادر بتاريخ **2001/12/12** المتعلق بترقية المؤسسات ص وم فقد اعتمد المعايير الكمية في تحديد مفهومها وفق الجدول التالي:

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	المجموع والأصول
مؤسسة مصغرة	9-1	< 20 م.د.ج	10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49-10	< 200 م.د.ج	100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250-50	2-200 مليار .د.ج	500-100 مليون دج

المصدر: المواد 5، 7 من القانون 48/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم.

2-1- أهميتها: تعتبر المؤسسات ص وم ركيزة أساسية لمجمل البلدان المتطورة فهي تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في معظم البلدان فلقد بلغت 99% من مجموع المؤسسات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والإتحاد الأوروبي[3]، وتبلغ 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، و18 مليون مؤسسة ص و م في الاتحاد الأوربي[4]، وهي توفر ما بين 4 إلى 80% من مناصب الشغل المأجور وتساهم في الاتحاد الأوروبي بتشغيل 66.52% و50% في أمريكا[5].

أما في الجزائر فإن إحصائيات **2010** تكشف أن عدد المؤسسات ص وم بلغ 618500 مؤسسة خلال السداسي الأول وتشغل ما يفوق مليون عامل، وتساهم في الناتج الداخلي الخام بأكثر من **3444** مليار دج أي ما نسبته **75%** خارج قطاع المحروقات[6].

2- تعريف حاضنات الأعمال وأهدافها:

2-1 تعريف حاضنات الأعمال: يمكن تعريف حاضنة الأعمال على أنها مؤسسة قائمة بذاتها لها كيان قانوني يعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة

مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا، سنتين)، ويمكن للمؤسسة أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسة خاصة أو مختلطة[7].

وتعرف كذلك على أنها[8]: عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات ص و م التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء أو بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات.

2-2-أهدافها: تهدف الحاضنات إلى:

- توفير الدعم والتمويل، الخدمات الإرشادية والتسهيلات والخدمات الاستشارية.
- تمكين المبتكرين والمخترعين من تجسيد أفكارهم.
- التدريب الإداري والتقني.
- ربط المؤسسة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- تنسيق التكنولوجيا.

2-3 أنواعها: [9] هناك عدة أنواع من حاضنات الأعمال تختصرها فيما يلي:

حاضنات الأعمال: وهي التي تتعامل مع المؤسسات ص و م ذات التخصصات المختلفة والمتعددة.

حاضنات الأعمال المتخصصة: هي التي تتولى الاعتناء بصورة خاصة بتسمية الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد بها.

حاضنات الأعمال الدولية: يركز هذا النوع من الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي.

حاضنات الأعمال التكنولوجية: تعد من وحدات الدعم العلمي والتحديد التكنولوجي القائم في الجامعات ومراكز البحث العلمي.

3- التجارب العالمية في ميدان حاضنات الأعمال:

1-3 التجربة الأمريكية:[10] ويمكن عرضها من خلال حاضنة أستن التكنولوجية بدأت هذه التجربة نتيجة فشل ما يقارب 50% من المؤسسات ص وم عند بداية النشاط، وذلك لضعف الإدارة وأساليب اتخاذ القرار ويوجد حالي ما يزيد عن 600 حاضنة تكنولوجية بالولايات المتحدة الأمريكية وحدها وقد تم تخرج 69 مؤسسة صغيرة من الحاضنة كما تم خلق 1900 منصب عمل جديد وإجمالي عوائد 720 مليون دولار في العشر سنوات الماضية، ومن أمثلة المؤسسات المتخرجة.

شركة PSW: المختصة في مجال التجارة الالكترونية والتي بدأ بحوالي 10 موظفين، أما حاليا فيعمل بها 400 موظف وفي الربع الأول من سنة 2001 حققت أرباحا بـ 10.4 مليون دولار، وفي الربع الثاني من نفس السنة وصلت 11 مليون دولار.

شركة CDEAR: المختصة بالعلوم والأبحاث الصيدلانية انتسبت للحاضنة سنة 1992 تراوح معدل نموها السنوي من 30 إلى 40% كانت تشغل 05 موظفين أما الآن فهم يزيدون عن 120 موظفا.

2-3 التجربة الصينية[11]: بداية سنة 1988 بدأت الصين في إعداد برنامج قومي مركزي يعرف بـ TORCH والتي تم بناء عناصره الرئيسية على أساس ثلاث نقاط محورية للنهوض بالبحث العلمي وتطويره وهي: تقوية وتنشيط عملية الإبداع التكنولوجي، وتنمية وتطوير التكنولوجيا العالية وتطبيقاتها، وإتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المستوى التكنولوجي للمنتجات الصينية وتم تنفيد برنامج TORCH على المستويين المركزي وعلى المستوى كل إقليم في الصين، وذلك عن طريق التوسع في إقامة الحدائق والحاضنات التكنولوجية وبرامج التمويل الخاصة.

وتشير الإحصائيات إلى أن البرنامج أدى إلى:

- إنشاء 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينات ونجح في إقامة حتى أكتوبر 2002، 465 حاضنة، مما حقق للصين المركز الثاني عالميا في عدد الحاضنات تليها ألمانيا بـ 300 حاضنة.
- ووصل عدد الشركات التي أقيمت في تلك الحاضنات 20796 يعمل لها ما يقارب 2.51 مليون شخص.

3-3-التجربة المصرية[12]: لقد اعتمدت مصر الصندوق الاجتماعي للتنمية كحاضنة لدعم المؤسسات ص و م وتنمية مهارتها سنة 1991 بقرار جمهوري رقم 1991/40، ثم جاءت فكرة إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي جمعية غير حكومية تم إنشاؤها في مارس 1995، ولقد حدد الصندوق خطة لإنشاء 30 حاضنة تم إنشاء 15 حاضنة قبل 2003 حيث تستوعب الحاضنة حوالي 40 مشروعا ليتم التخرج بعد 03 سنوات مع بقاء علاقة الانتساب لمساعدته بعد التخرج، تقدر تكلفة الحاضنة من 02 إلى 03 مليون جنيه (مصري) ومن أمثلة الحاضنات:

- حاضنة المنصورة وتلا أسيوط (حاضنات للصناعات العادية والحرفية المميزة ذات الجودة العالية) تعتمد على تكنولوجيا بسيطة في تقديم الخدمات كما تعتمد المشروعات ذات المعروفة والمعلومات.

- حاضنة التبيين وحاضنة المنصورة (حاضنات تكنولوجية لها علاقة بالجامعات والمراكز العلمية والتكنولوجية).
- حاضنة الإسكندرية: حاضنات متخصصة بالمعلوماتية وتكنولوجيا الحيوية.

4- تعريف التنافسية[13]:

يمكن تعريف التنافسية على صعيد المؤسسة بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين. مما يعني نجاح مستمر لهذه المؤسسة في السوق الدولي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الدولة، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية العمل ورأس المال والتكنولوجيا ومن الخطوات الأساسية لتحقيق القدرة التنافسية على تلبية الطلب العالمي والمنافسة الاهتمام بتلبية حاجات الطلب المحلي والمعتمد على الجودة.

أما التنافسية على صعيد القطاع: فهي تعني قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية. وتقاس تنافسية صناعة معينة من خلال الربحية الكلية للقطاع، وميزانه التجاري، ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالتكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة.

وتعرف تنافسية الدولة ككل، بقدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها، ففي حين تقتضي الميزة النسبية المنافسة على أجور منخفضة، فإن الميزة التنافسية تقتضي تحسن الإنتاجية للمنافسة في نشاطات اقتصادية ذات أجور مرتفعة، الأمر الذي يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر لدخل الفرد.

إن العلاقة ما بين التنافسية على الأصعدة الثلاثة المذكورة، المنشأة، القطاع والدولة هي علاقة تكاملية، بحيث أن أحدها يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة.

ويمكن التفرقة بين الميزة النسبية والتنافسية،فقد حصل تحول في المفاهيم من مفهوم الميزة النسبية التي تتمثل تقليديا فيما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية واليد العاملة، المناخ، الموقع الجغرافي التي كانت تسمح لها بإنتاج رخيص تنافسي، إلى مفهوم الميزة التنافسية التي تعني عدم حاجة البلد لميزة نسبية لكي ينافس في

الأسواق الدولية وذلك من خلال الاعتماد على أمور أخرى كالتكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج ونوعية الإنتاج وفهم رغبات وحاجات المستهلك. ففي حين تقتضي الأولى في اقتحام الأسواق الدولية : الاعتماد على الدعم والحماية المقدمان من طرف الدولة، وعلى استخدام عوامل إنتاج متدنية الجودة لتخفيض التكلفة، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر إلا أنها غير قادرة على الصمود والمنافسة من حيث الجودة في الأسواق العالمية والمحلية.

وبما أن الميزة التنافسية لبلد ما تقاس بقدرته على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى المعيشة لأفراده، فإن أهم المحددات التي تؤثر في هذه القدرة هي معدل الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبي لما لهما من أثر كبير في رفع معدل الدخل الفردي إذا ما تم توجيههما إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية.

وانطلاقا من ذلك فإن الدول التي تستمر في اعتمادها على إنتاج سلع ذات قيمة مضافة متدنية كمكون رئيسي لصادراتها، هي الدول صاحبة أدنى معدل معيشة للفرد، كما أن هذه الدول تدخل في حلقة مفرغة بسبب ضغطها الدائم على الأجور بهدف تخفيض تكلفة الإنتاج ومواكبة التغيرات في الأسعار العالمية للمواد الخام، الأمر الذي يترتب عليه صعوبة تحسين الإنتاجية، وبالتالي الابتعاد عن مستويات الإنتاجية المقبولة للعمالة، وفي النهاية انخفاض أجورهم تبعا لذلك، وهكذا تستمر الدولة في الدوران في حلقة مفرغة.

وعلى عكس من ذلك، فإن الدول التي تعتمد في صادراتها على السلع المصنعة ذات القيمة المضافة العالمية وبهامش ربح مرتفع، يكون دخل أفرادها مرتفعا كنتيجة لارتفاع المستوى المطلوب للعاملين في هذه الصناعات، بالتالي فهي تدخل في حلقة منتجة تؤدي في نهاية الأمر إلى الرخاء والازدهار، حيث ترتفع الأجور مع ارتفاع الإنتاجية وتميزها.

5- العلاقة بين حاضنات الأعمال والقدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[14]:

أصبحت حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم، التي تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل دول للعالم خاصة في البلدان النامية.

وقد تطورت صناعات الحاضنات بشكل كبير حيث أصبحت حوالي "150" حاضنة بالدول النامية و"465" حاضنة بالصين وحوالي "200" حاضنة في كل من كوريا الجنوبية والبرازيل لكل منهما و"18"

حاضنة في مصر و"2" حاضنة في المغرب واحدة لكل من البحرين وتونس والجزائر، كما توفر الحاضنات وحدات إنتاجية وإدارية ذات تجهيزات خاصة ملائمة مقابل قيم مدعومة ولفترت لا تزيد عن فترة الاحتضان.

وتتأثر الصناعات الصغيرة والمتوسطة يعدد من التحديات والمعوقات التي تؤدي إلى صعوبة وضع إستراتيجية واضحة نظرا لعدم وجود خطط مستقبلية محددة وتحديات إدارية، تنظيمية، مالية، بشرية، مهنية، وتحديات تنافسية.

وتلعب حاضنات الأعمال دورا لا يستهان به في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يكفل إذ اوجد صانعو خطط التنمية الصناعية وبخاصة على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى نمط حديث في التنافسية من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو السريع، وتقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس و معايير متطورة، من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات وتقديم الدعم المالي والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وخلق صور ذهنية للنجاح وبيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة وبالقدر الذي تؤسس فيه شبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة.

6- دور حاضنات الأعمال في ترقية تنافسية المؤسسات ص و م:

إن حاضنات الأعمال تسعى ولا ريب في ذلك إلى خلق جو ملائم لتطور القدرات الابتكارية والإبداعية والمهارات الخاصة لمؤسسة وأصحاب المؤسسات ص و م من خلال:

- تشجيع روح الإبداع والابتكار والمبادرة، وخلق جو ملائم لأصحاب المشاريع.
- حماية حقوق الملكية وبراءة الاختراع باعتبارها واحدة من العمليات الجوهرية التي تساعد المؤسسات ص و م.
- تنظيم المعارض والندوات وتقديم الدعم الفني لاستقطاب الممولين وفي ضوء النمط السائد في المؤسسات ص و م في الجزائر والتي معظمها تعتمد على النمط التقليدي في التنافسية كان لزاما على صانعي القرار وخاصة المؤسسات ص و م أن تأخذ بالآليات المتطورة التي تكفل الوصول إلى النمط الحديث في التنافسية، وهي الحاضنات التي أثبتت التجارب الدولية تكفلها الحقيقي باحتضان ورعاية أصحاب المؤسسات وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس ومعايير متطورة من خلال

الاستشارات والمساعدات التسويقية، وتوفير الموارد المالية لتطبيقه المشروع وخلق بيئة ملائمة داخل الحاضنة وذلك بالقدر الذي يؤدي إلى توفير العلاقة الأمامية والخلفية للمؤسسات ص وم.

7- واقع الحاضنات في الجزائر وسبل ترقيتها:

7-1 واقع الحاضنات في الجزائر: سعت الجزائر كغيرها من الدول لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال، حيث تم ذلك في المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/02/25، الذي يتضمن القانون الأساسي للمشاتل، والمرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 2003/02/25، الذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري قد اعتبر المحاضن هي المشاتل والتي عرفها على أنها/ مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وتجسيدا لمشروع إقامة الحاضنات في الجزائر سعت وزارة المؤسسات ص و م إلى إنشاء 11 حاضنة في كل من الولايات التالية: الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، قسنطينة، وهناك لكن هناك عدة عوامل أدت إلى تأخر في تجسيد المشاريع ومنها:

- المشاكل والعراقيل التي يعاني منها قطاع المؤسسات ص وم.
- ضعف الوعي بأهمية الحاضنات حيث كان آخر صدور لمرسوم أول في سنة 2003.
- غموض الإطار القانوني الذي يجعل الحاضنة جزءا من المشاتل أو مراكز التسهيل.

7-2 سبل ترقية نشاط الحاضنات في الجزائر:

لضمان تحقيق النجاح في مشاريع حاضنات الأعمال وبناء على التجارب الدولية وبالإسقاط على الواقع الاقتصادي الجزائري وجب توفر مجموعة من الشروط نذكرها كالآتي:

- يجب تحديد وتوضيح معايير الاختيار حيث تزيد فرص اجتذاب الأفكار الناجحة فمن بين المعايير، خطة عمل تفصيلية ومحددة، القدرة على النمو السريع، تقديم صاحب المشروع لاختراع أو فكرة جديدة.
- يتطلب نجاح الحاضنة تقييم عملها وأداءها باستمرار فهذه المعلومات تساهم في تقديم وتخطيط خدماتها وتسويق نفسها.
- يجب نشر ثقافة المؤسسات ص وم والمقاولة وتبني أفكار جديدة.
- نشر ثقافة الإبداع والابتكار لدى أصحاب المشاريع.
- مسئولي الحاضنات يجب أن يكون لديهم الخبرة والقدرة على دعم المؤسسات ص و م.

- توفير آليات الدعم والمساعدة لنشر حاضنات أعمال خاصة تهتم بالتكنولوجيا الحديثة.
- الاحتكاك بالحاضنات المحلية والدولية والاستفادة من تجاربها الناجحة.
- ربط حاضنات الأعمال بالمؤسسات العلمية ومراكز البحث العالمية.

الخاتمة:

على ضوء ما تم تقديمه يمكن استخلاص النتائج التالية:

حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم والتي نستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المؤسسات ص و م وبخاصة في الدول النامية، تعتبر التجارب الدولية السابقة الحاضنات دلالة تقوية على أهمية وإستراتيجية تطوير الحاضنات خاصة حاضنات تكنولوجيا المعلومات والصناعات، التي أصبحت أحد الاستراتيجيات السابقة والدائمة بهدف تحقيق النمو.

أما في الجزائر وفي ظل وجود تشريعات وقوانين لنظام الحاضنات غير أن تطبيقاتها وتجسيدها ميدانيا لا زال بعيد المدى لعدة عراقيل وصعوبات تحول دون تجسده. وإن أريد للمؤسسات ص و م في الجزائر أن تستمر وتلعب دورها الحقيقي في التنمية الاقتصادية وجب عليها تقييم قدراتها الابتكارية والتكنولوجية لأن النظام العالمي الجديد يرتكز على الاهتمام أكثر بالعلم والتكنولوجيا، والإبداع وتشجيع القطاع الخاص، من خلال ربط هذه المؤسسات بحاضنات الأعمال التكنولوجيا التي أصبحت تعتبر تمثل الاستثناء من خلال الشرخ الحاصل بين عالم الصناعة والمؤسسات الاقتصادية وعالم البحوث والأكاديمية التي تتجه إلى النماذج النظرية التجريدية.

الهوامش

1 SELLAMI AMARA, Petit et moyenne entreprise et développement économique, édition sned, Alger, 1985, p27.

[2] إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية التجارب الدولية لمقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات والسياسات الإستراتيجية قيلون 2005، ص19.

[3] رحيم حسين التجديد، التكنولوجي كمدخل إستراتيجية لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة بسكرة، 29،2002/10/30

[4] Jaque Roger, Machait, ressir nos PME, ed Duned. Paris, 1991, P27.

[5] رحيم حسين التجديد، التكنولوجي كمدخل إستراتيجية لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة بسكرة، 30،2002/10/29.

[6] دراجي كريمو، المؤسسات ص وم الواقع، التجارب والمستقبل في ظل التحولات الاقتصادية العالمي، أطروحة دكتوراه، 2012، جامعة الجزائر.

[7] حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات ص وم في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2003، ص612.

[8] عبد الرزاق خليل، نور الدين هناء، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات ص وم في الدول العربية، الملتقى الدولي، جامعة الشلف، ص612.

[9] شرف غياط، محمد بوقموم، حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لتطوير الإبداع والابتكار في المؤسسات ص و م، أبحاث اقتصادية وإدارية، ص59

[10] بعض التجارب العالمية في إقامة الحاضنات المشروعات مجلة من الموقع www.4eqt.com

[11] عبد الحكيم بن نكاع، متطلبات النهوض بالإبداع والابتكار، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

[12] مزنا أحمد ديب، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات ص و م في عصر العولمة، مجلة روسيكا/ العدد2، جامعة سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2004، ص163-164، ونبيل محمد سبكي، دور حاضنات المشروعات ص و م في دعم الإبداع في الوطن العربي، مجل أفاق الاقتصادية العدد 97، جامعة دبي، 2004، ص119-118

[13] تعزيز تنافسية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية، مقال منشور على الانترنيت www. Aljoliah.net 2013/04/03

[14] العربي تيقاوي دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات ص و م ، جامعة ادرار ص. 13.